

اعلان

هوذة حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم

الى عاصمة ملكه السعيد

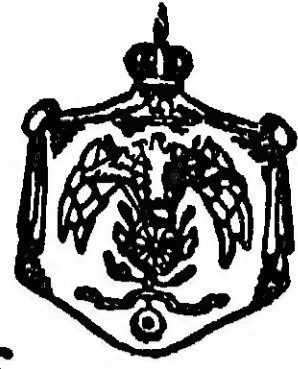
○○○○

يعلن ان حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم قد عاد الى عاصمة ملكه السعيد من
سفرته الميمونة الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم الجمعة الواقع في ١٩٦٧/٧/٧ .

١٩٦٧/٧/٨

رئيس الوزراء

سعد محمد



الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية

العدد ٢٠٢١ الموافق ٩ تموز سنة ١٩٦٧ م .
العدد ١٣٨٧ هـ .
العدد ٢٠٢١ الموافق ٩ تموز سنة ١٩٦٧ م .

عَدَمَتَار

١- تعليمات الادارة العرفية للشؤون المالية والاقتصادية رقم (٢) لسنة ١٩٦٧

٢- تعليمات الادارة العرفية المعدلة رقم (٣) لسنة ١٩٦٧

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعلنا من أمته

بعد الاطلاع على المادة (١٢٥) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٧/٧/٥ ،

نصدر اراءتنا بوضع التعليمات التالية :-

تعليمات الادارة العرفية

للشؤون المالية والاقتصادية رقم (٢) لسنة ١٩٦٧

صادرة بمقتضى الفقرة (٢) من المادة (١٢٥) من الدستور

٠٠٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - يطلق على هذه التعليمات اسم (تعليمات الادارة العرفية للشؤون المالية والاقتصادية لسنة ١٩٦٧) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - للمحافظة على الأمن المالي والاقتصادي للمملكة في الحالة الطارئة الراهنة تؤلف لجنة من وزير المالية رئيساً ووزراء الاقتصاد الوطني والنقل ومخازن البنك المركزي اعضاء .

المادة ٣ - تجتمع اللجنة بناء على دعوة رئيسها في المكان والزمان الذي يعينه كلها احوج الامر .

المادة ٤ - يتم النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة بحضور الرئيس وعضوين من اعضائها .

المادة ٥ - تنظر اللجنة المذكورة في كافة القضايا والمسائل المالية والاقتصادية والمصرفية والجمركية التي تنشأ ولا تعالجها القوانين والانظمة العادية المعمول بها بصورة مرضية ، وتفصل فيها على الوجه والشروط التي تراها مناسبة لتأمين المصلحة العامة رغم احكام اي تشريع آخر ، ولا تكون قراراتها خاضعة للمراجعة امام أية جهة اخرى .

المادة ٦ - تتخذ اللجنة قراراتها بالاجماع وفي حالة الاختلاف في الرأي يكون القول الفصل لمجلس الوزراء :

تعليمات الادارة العرفية المعدلة

رقم (٣) لسنة ١٩٦٧

صادرة بمقتضى الفقرة (٢) من المادة (١٢٥) من الدستور

٠٠٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات (تعليمات الادارة العرفية المعدلة لسنة ١٩٦٧) وتقرأ مع تعليمات الادارة العرفية لسنة ١٩٦٧ المشار اليها فيما يلي بالتعليمات الاصلية كتعليمات واحدة ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة السابعة من التعليمات الاصلية ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ٧ :

أ - تشكل كل من الحكمتين العسكريتين من رئيس وعضوين من الضباط على ان لا تقل رتبة اي منهم عن رئيس .

ب - يعين لدى كل محكمة عرفية مدعي عام عسكري او اكثر .

ج - يقوم المدعي العام العسكري بالتحقيق في القضايا المشمولة باختصاص المحكمة العرفية العسكرية ويمارس صلاحيات القبض والتفتيش الممنوحة للحاكم العسكري العام او الحكام العسكريين المحليين والمينة في الفقرتين (أ ، ب) من المادة (٤) من التعليمات الاصلية .

د - يعين الحاكم العسكري العام نائباً عاماً عسكرياً وعدداً من المساعدين تناط بهم الصلاحيات التالية :-

١ - الاشراف على اعمال المدعين العامين العسكريين .

٢ - تقديم التواصي للحاكم العسكري العام بشأن قرارات الحاكم العرفية العسكرية .

٣ - تصديق او فسخ قرارات المدعين العامين العسكريين او التوصية باجراء تحقيقات اوفسى في القضايا الجنائية فقط .

٤ - ممارسة الصلاحيات المخولة للحاكم العسكري العام والحكام العسكريين المحليين بمقتضى الفقرتين (أ ، ب) من المادة الرابعة من التعليمات الاصلية .